

# الذَّحَفُ الظَّرَافُ

في كتب الأَطْرَافِ

إِعْدَادُ:

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ الْعَرِينِيِّ الْأَثَرِيِّ

أَبِي جَمَانَةَ خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَثَرِيِّ

46

سلسلة أصول علم الحديث

# الدُّحْفُ الظَّرَافُ

في كُتُبِ الْأَطْرَافِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٦ م



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: [ahel\\_alhadeeth@](mailto:ahel_alhadeeth@)

البريد: [ahel.alhadeeth@gmail.com](mailto:ahel.alhadeeth@gmail.com)

# الذَّحَفُ الظَّرْفُ

فِي كُتُبِ الْأَطْرَافِ

إِعْدَادُ:

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ الْعَرِينِيِّ الْأَثَرِيِّ

أَبِي جُمَانَةَ خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَثَرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
تُبْدَةُ مِنَ الْأَطْرَافِ

\* تَعْرِيفُ الْأَطْرَافِ لُغَةً:

الْأَطْرَافُ: جَمْعُ طَرْفٍ، وَطَرْفُ الشَّيْءِ: جَانِبُهُ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْأَجْسَامِ  
وَالْأَوْقَاتِ وَعَبَائِرِهِمَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَسَبَّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ﴾ [طه: ١٣٠].<sup>(١)</sup>

قَالَ اللُّغَوِيُّ ابْنُ فَارِسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَقَائِسِ اللُّغَةِ» (ج ٣ ص ٤٤٧): (الطَّاءُ  
وَالرَّاءُ وَالْفَاءُ أَصْلَانِ: فَالْأَوَّلُ يَدُلُّ عَلَى حَدِّ الشَّيْءِ وَحَرْفِهِ، وَالثَّانِي يَدُلُّ عَلَى حَرَكَةٍ  
فِي بَعْضِ الْأَعْضَاءِ). اهـ

وَالطَّرْفُ أَيْضًا: الطَّائِفَةُ مِنَ الشَّيْءِ.<sup>(٢)</sup>

\* تَعْرِيفُ الْأَطْرَافِ اصْطِلَاحًا:

(١) انظُر: «المُفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ» لِلرَّاعِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ (ص ٥١٧).

(٢) انظُر: «العَيْنُ» لِلخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٧ ص ٤١٤)، وَ«تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» لِلأَزْهَرِيِّ (ج ١٣ ص ٢١٩)، وَ«النِّهَايَةُ»

لِابْنِ الأَثِيرِ (ج ٣ ص ١١٩)، وَ«مُعْجَمُ مَقَائِسِ اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (ج ٣ ص ٤٤٩)، وَ«الصَّحَاحُ» لِلجَوْهَرِيِّ

(ج ٤ ص ١٣٩٣)، وَ«تَاجُ العُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ (ج ١٢ ص ٣٨٤)، وَ«المُصْبَاحُ المُنِيرُ» لِلْفَيْومِيِّ (ص ١٩٣).

هِيَ: الْكُتُبُ الَّتِي يَقْتَصِرُ مُؤَلِّفُهَا عَلَى ذِكْرِ طَرَفِ الْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى بَقِيَّتِهِ، وَيَجْمَعُ أَسَانِيدَهُ، إِمَّا مُسْتَوْعِبًا<sup>(١)</sup>، وَإِمَّا مُتَّقِيدًا بِكُتُبِ مَخْصُوصَةٍ<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

\* فَعَادَةٌ مِنْ أَلْفٍ فِي كُتُبِ الْأَطْرَافِ أَنْ يَذْكَرَ جُزْءًا يَدُلُّ عَلَى مَتْنِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ اهْتِمَامَهُ يَنْجِبُهُ إِلَى الْإِسْنَادِ لَا الْمَتْنِ.

\* فَيَذْكَرُ طَرَفًا مِنَ الْحَدِيثِ؛ فَيَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

\* أَوْ يَجْعَلُ لَهُ عُنْوَانًا إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِيهِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ، أَوْ مَشْهُورَةٌ.

وَمِثَالُهُ:

(١) وَلَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ مِمَّنْ كَتَبَ فِي الْأَطْرَافِ أَنَّهُ جَمَعَ أَسَانِيدَ الْحَدِيثِ اسْتِيعَابًا لِكُلِّ الْمَصَادِرِ الْحَدِيثِيَّةِ، فَانْتَبَهَ. قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْغَايَةِ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ» (ص ١٣٥): (وَمَا عَلِمْتُ لِأَحَدٍ فِيهِ جَمْعٌ). اهـ

وَمِنْ أَشْمَلِ الْكُتُبِ مِمَّا وَصَلَ إِلَيْنَا:

(١) إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ بِالْفَوَائِدِ الْمُبْتَكِرَةِ مِنْ أَطْرَافِ الْعَشْرَةِ لِابْنِ حَجَرٍ.

(٢) جَامِعُ الْمَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ الْهَادِي لِأَقْوَمِ سَنَنِ لِابْنِ كَثِيرٍ.

(٣) كَالْكُتُبِ السَّنَةِ مِثْلًا كَمَا فَعَلَ الْمَزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ».

(٣) انظُرْ: «نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُجْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٩١)، وَ«الْغَايَةِ فِي

شَرْحِ الْهِدَايَةِ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ١٣٥)، وَ«تَدْرِيبَ الرَّاوِي فِي شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّوَاوِيِّ» لِلْسُّيُوطِيِّ

(ج ٢ ص ٦٠٠)، وَ«فَقْوُ الْأَثَرِ فِي صَفْوَةِ عُلُومِ الْأَثَرِ» لِابْنِ الْحَنْبَلِيِّ (ص ١٢٣)، وَ«شَرْحُ نُجْبَةِ الْفِكْرِ فِي

مُصْطَلَحَاتِ أَهْلِ الْأَثَرِ» لِلْمَلَّا عَلِيِّ الْقَارِي (ص ٨١٣)، وَ«الْيَوَاقِيتُ وَالذَّرَرُ فِي شَرْحِ نُجْبَةِ ابْنِ حَجَرٍ» لِلْمُنَاوِيِّ

(ج ٢ ص ٤٣٧)، وَ«فَتْحُ الْبَاقِي بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ» لِزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ١٣٥).

قَالَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تُحَفَةِ الْأَشْرَافِ بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ» (ج ١٢

ص ١٣٠): (حَدِيثُ الْإِفْكِ). اهـ

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِطْرَافِ الْمُسْنَدِ الْمُعْتَلِيِّ بِأَطْرَافِ الْمُسْنَدِ الْحَنْبَلِيِّ»

(ج ١ ص ٣٣٥): (حَدِيثُ النُّغَيْرِ). اهـ

قُلْنَا: وَهَذَا خَاصٌّ بِالْأَحَادِيثِ الطُّوَالِ، فَانْتَبَهْ.

\* تَعْبِيرَاتٌ أُخْرَى لِلْأَطْرَافِ:

(١) رُؤُوسُ الْأَحَادِيثِ:

فَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللهُ: (كُنْتُ أَلْزَمُ أَيُّوبَ بِاللَّيْلِ، عِنْدَ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ،

وَكُنْتُ أَفِيدُهُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ رُؤُوسَ الْأَحَادِيثِ، وَأَذْهَبُ مَعَهُ فَاسْأَلُ لَهُ عَنْ تِلْكَ

الْأَطْرَافِ، وَكَانَ يَسْأَلُنِي: كَمْ رَوَى عَمْرٍو عَنْ فُلَانٍ؟ وَكَمْ رَوَى عَنْ فُلَانٍ؟ فَأَقْصُهَا

عَلَيْهِ، ثُمَّ أَكْتُبُ لَهُ مِنْ كُلِّ شَيْخٍ شَيْئًا، وَأَسْأَلُ لَهُ عَمْرًا عَنْهَا، وَكَتَبْتُ لَهُ أَطْرَافًا عَنْ

يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٥٠) مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ

بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَعْنَى: ابْنُ الْمَدِينِيِّ - قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ؛ فَذَكَرَهُ.

قُلْنَا: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٢) تَبَيَّنُ عَيْنُ الْحَدِيثِ بِالْفُظَّةِ مِنْهُ:

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِلْمَاعِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَصُولِ الرَّوَايَةِ وَتَقْيِيدِ السَّمَاعِ» (ص ١٦٦): (وَتَبَيَّنَ عَيْنِ الْحَدِيثِ بِلَفْظَةٍ مِنْهُ، لَا بِإِيرَادِهِ عَلَيَّ وَجْهَهُ، وَهُوَ الْبَابُ الَّذِي يُسَمِّيهِ أَهْلُ الصَّنْعَةِ: الْأَطْرَافَ). اهـ  
قُلْنَا: وَالْأَطْرَافُ مِنْ طُرُقِ تَصْنِيفِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نُخْبَةِ الْفِكْرِ» (ص ٨٧): (وَتَصْنِيفُهُ: إِمَّا عَلَيَّ الْمَسَانِيدِ، أَوْ الْأَبْوَابِ، أَوْ الْعِلَلِ، أَوْ الْأَطْرَافِ). اهـ  
وَقَالَ الْحَافِظُ الشُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَدْرِيْبِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٦٠٠): (مِنْ طُرُقِ التَّصْنِيفِ أَيْضًا جَمَعَهُ عَلَيَّ الْأَطْرَافِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْحَنْبَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَفْوِ الْأَثْرِ فِي صَفْوَةِ عُلُومِ الْأَثْرِ» (ص ١٢٣): (وَعَلَى الْأَطْرَافِ بَأَن يُذْكَرَ طَرَفُ الْحَدِيثِ الدَّالُّ عَلَيَّ بِقِيَّتِهِ، مَا لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ قَصِيرًا، فَيُذْكَرُ كُلُّهُ، ثُمَّ يُجْمَعُ أَسَانِيدُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ طَرَفُهُ أَوْ كُلُّهُ). اهـ  
\* الْغَرَضُ مِنَ الْأَطْرَافِ:

تَسْهِيلُ الْكَشْفِ عَنِ الْحَدِيثِ بَيَانِ أَسَانِيدِهِ.  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١ ص ١٥٨): (ثُمَّ صَنَّفَ الْأَيْمَةَ فِي ذَلِكَ تَصَانِيفَ قَصَدُوا بِهَا تَرْتِيبَ الْأَحَادِيثِ وَتَسْهِيلَهَا عَلَيَّ مَنْ يَرُومُ كَيْفِيَّةَ مَخَارِجِهَا). اهـ

\* تَرْخِصُ السَّلَفِ بِكِتَابَةِ أَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ:

فَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: (لَا بَأْسَ بِكِتَابِ الْأَطْرَافِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا بَأْسَ بِكِتَابَةِ الْأَطْرَافِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٦٥ ح ٣٤٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٣ ص ٤٦٢ ح ٢٦٩٥٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٣١١ ح ٤٠٠)، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ فِي «الْعِلْمِ» (ص ٣٢ ح ١٣٦)، وَ(ص ٣٦ ح ١٦١)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١ ص ١٥٨)، وَفِي «إِطْرَافِ الْمُسْنَدِ الْمُعْتَلِيِّ» (ج ١ ص ١٧٠)، وَالْخَطِيبُ الْبُعْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ١ ص ٢٢٧ ح ٤٣٥) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِهِ. قُلْنَا: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ٥ ص ٥٢٨).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١ ص ١٥٨): (وَهَذَا الْأَثَرُ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ: أَحَدِ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، وَعَنْ بَدَلِكَ مَا كَانَ السَّلَفُ يَصْنَعُونَهُ مِنْ كِتَابَةِ أَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ لِيُذَكِّرُوا بِهَا الشُّيُوخَ فَيُحَدِّثُوهُمْ بِهَا). اهـ

وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ رحمته قَالَ: (كُنْتُ أَلْقَى عَيْدَةَ بِالْأَطْرَافِ فَأَسْأَلُهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٣ ص ٤٦٣ ح ٢٦٩٦٣)، وَابْنُ عَبْدِ  
الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانَ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٣١٣ ح ٤٠٤)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ  
الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ١٤٠ ح ٤١٦٦-السَّفَرُ الثَّلَاثُ) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَتِيقٍ وَابْنِ  
عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ بِهِ.

قُلْنَا: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١ ص ١٥٨): (إِسْنَادُهُ

صَحِيحٌ أَيْضًا). اهـ.

وَعَنِ ابْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، - وَشَهِدَ مَوْتَ سُفْيَانَ  
الثَّوْرِيِّ، قَالَ حِينَ أَدْخَلُوهُ لِيُغَسَّلَ -: (وَجَدْنَا فِي حُجْرَتِهِ رِقَاعًا فِيهَا أَطْرَافٌ لِيَسْأَلَ  
عَنْهَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي وَآدَابِ السَّامِعِ»  
(ج ١ ص ٢٢٧ ح ٤٣٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ الْبَرْقَانِيِّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
حَمِيرَوَيْهِ الْهَرَوِيِّ، أَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، نَا ابْنَ عَمَّارٍ بِهِ.  
قُلْنَا: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

\* مَا تَشْتَرِكُ فِيهِ كُتُبُ الْأَطْرَافِ، وَالْمَسَانِيدِ، وَالْمَعَاجِمِ:

تَشْتَرِكُ جَمِيعُهَا أَنَّهَا تَسُوقُ أَحَادِيثَ كُلِّ صَحَابِيٍّ عَلَى حِدَةٍ بَغْضِ النَّظَرِ عَنْ

مَوْضُوعِهَا.

\* الْفَرْقُ بَيْنَ كُتُبِ الْأَطْرَافِ، وَالْمَسَانِيدِ، وَالْمَعَاجِمِ:

فِي الْمُتُونِ: كُتُبُ الْأَطْرَافِ: تَكْتَفِي بِذِكْرِ طَرَفِ الْحَدِيثِ يُعْرَفُ بِهِ، وَكُتُبُ

الْمَسَانِيدِ وَالْمَعَاجِمِ: تَذَكُرُ مَنْنَ الْحَدِيثِ كَامِلًا.

وَفِي الْأَسَانِيدِ: كُتُبُ الْأَطْرَافِ: تَذَكُرُ جَمِيعَ أَسَانِيدِ الْحَدِيثِ فِي الْمَصَادِرِ

الَّتِي اشْتَرَطَهَا الْمُصَنِّفُ، وَكُتُبُ الْمَسَانِيدِ وَالْمَعَاجِمِ: تَذَكُرُ أَسَانِيدَ الْمُصَنِّفِ

لِلْحَدِيثِ فَقَطْ.

وَفِي التَّرْتِيبِ: كُتُبُ الْأَطْرَافِ: يُرْتَّبُ أَسْمَاءُ الصَّحَابَةِ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ،

وَكُتُبُ الْمَسَانِيدِ وَالْمَعَاجِمِ: قَدْ يَبْدَأُ بِالْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، أَوْ يُرْتَّبُ عَلَى

حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

وَفِي التَّخْرِيجِ: كُتُبُ الْأَطْرَافِ: يَذَكُرُونَهَا بِأَسَانِيدِ غَيْرِهِمْ، وَكُتُبُ الْمَسَانِيدِ

وَالْمَعَاجِمِ: يَرُوْنَ الْأَحَادِيثَ بِأَسَانِيدِهِمْ.

\* مَنْ صَنَّفَ فِي أَطْرَافِ الصَّحِيحَيْنِ:

(١) أَبُو مَسْعُودٍ الدَّمَشْقِيُّ:

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ١٣ ص ٣٣): (مُصَنِّفٌ

كِتَابِ «أَطْرَافِ الصَّحِيحَيْنِ»، وَأَحَدٌ مِنْ بَرَزَ فِي هَذَا الشَّانِ). اهـ

(٢) خَلْفُ الْوَأَسِطِيِّ:

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَذَكِرَةِ الْأَيِّمَةِ الْبَرَّةِ وَالْحَفَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ٣ ص ١٨٠): (جَوَدَ تَصْنِيفَ أَطْرَافِ الصَّحِيحَيْنِ، وَأَفَادَ وَبَّهَ، وَهُوَ أَقْلٌ أَوْهَامًا مِنْ أَطْرَافِ أَبِي مَسْعُودِ الدِّمَشْقِيِّ). اهـ

(٣) أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ<sup>(١)</sup>:

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ١٩ ص ٤٨٧): (جَمَعَ أَطْرَافَ الصَّحِيحَيْنِ، وَانْتَشَرَتْ عَنْهُ، وَاسْتَحْسَنَهَا الْفَضَلَاءُ، وَانْتَقَى عَلَيْهِ الشُّيُوخُ). اهـ

(٤) أَبُو الْعَبَّاسِ الطَّرْفِيُّ:

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ النَّجَّارِ رَحِمَهُ اللهُ: (لَهُ مُصَنَّفَاتٌ حَسَنَةٌ مِنْهَا كِتَابُ: «اللَّوَامِعُ فِي أَطْرَافِ الصَّحِيحَيْنِ»).<sup>(٢)</sup> اهـ

\* مَنْ صَنَّفَ فِي أَطْرَافِ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ:

(١) الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «الْإِشْرَافِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ».

قَالَ الْحَافِظُ الشُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «طَبَقَاتِ الْحَفَافِ» (ص ٤٧٥): (صَاحِبُ تَارِيخِ دِمَشْقَ، وَأَطْرَافِ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ). اهـ

(١) لَيْسَ صَاحِبَ: «الْحِلْيَةِ»، وَوَهُمَ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَظَنُّوا أَنَّهُ صَاحِبُ: «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ»، فَانْتَبَهَ.

(٢) أَنْظَرَ: «الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ» لِلصَّفْدِيِّ (ج ٦ ص ١٧٥).

وَقَالَ الْكَتَانِيُّ رحمته فِي «الرَّسَالَةِ الْمُسْتَطْرَفَةِ لِبَيَانِ مَشْهُورِ كُتُبِ السُّنَّةِ الْمُشْرَفَةِ» (ص ١٦٩): (أَطْرَافُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ لِأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَسَاكِرٍ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ جَمَعَ أَطْرَافَ السُّنَنِ الثَّلَاثَةِ مُرْتَبَةً عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ثُمَّ اتَّصَلَ بِأَطْرَافِ السُّنَّةِ لِلْمَقْدِسِيِّ وَقَدْ أَضَافَ إِلَيْهَا سُنْنَ ابْنِ مَاجَةَ فَاخْتَبَرَ وَسَبَرَ فَظَهَرَ لَهُ فِيهِ أَمَارَاتُ النَّقْصِ فَأَضَافَ أَطْرَافَهَا أَيْضًا إِلَى كِتَابِهِ خَشْيَةَ نَقْصِهِ عَنْهَا وَتَرَكَ أَطْرَافَ الصَّحِيحَيْنِ لِتَمَامِ مَا صُنِّفَ فِيهَا). اهـ

(٢) سِرَاجُ الدِّينِ ابْنُ الْمُلَقِّنِ:

وَقَالَ الْكَتَانِيُّ رحمته فِي «الرَّسَالَةِ الْمُسْتَطْرَفَةِ لِبَيَانِ مَشْهُورِ كُتُبِ السُّنَّةِ الْمُشْرَفَةِ» (ص ١٦٩): (وَالْإِشْرَافُ عَلَى الْأَطْرَافِ أَيْضًا لِسِرَاجِ الدِّينِ أَبِي حَفْصِ عُمَرَ بْنِ نُورِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ثُمَّ الْمِصْرِيِّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْمَعْرُوفِ: بِابْنِ الْمُلَقِّنِ). اهـ

\* مَنْ صَنَّفَ فِي أَطْرَافِ الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ<sup>(١)</sup>:

الْحَافِظُ أَبُو الْعَبَّاسِ الطَّرْقُيُّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رحمته فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (ج ١ ص ٤١٥): (قُلْتُ: وَلَهُ

تَصَانِيفٌ مِنْهَا: «أَطْرَافُ الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ»). اهـ

\* مَنْ صَنَّفَ فِي أَطْرَافِ الْكُتُبِ السُّنَّةِ<sup>(٢)</sup>:

(١) الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ.

(٢) الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ.

(١) الْحَافِظُ ابْنُ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٤ ص ١٥١): (وَقَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ: جَمَعَ أَطْرَافَ الْكُتُبِ السُّنَّةِ، فَرَأَيْتُهُ بِخَطِّهِ، وَقَدْ أَخْطَأَ فِيهِ فِي مَوَاضِعَ خَطَأً فَاحِشًا). اهـ

(٢) الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ»:

قَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ» (ج ١ ص ٣): (فَإِنِّي عَزَمْتُ عَلَى أَنْ أَجْمَعَ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى أَطْرَافَ الْكُتُبِ السُّنَّةِ الَّتِي هِيَ عُمْدَةُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَعَلَيْهَا مَدَارُ عَامَّةِ الْأَحْكَامِ وَهِيَ: صَحِيحُ: مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، وَصَحِيحُ: مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيِّ، وَسُنَنُ: أَبِي دَاوُدَ السُّجِسْتَانِيِّ، وَجَامِعُ: أَبِي عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ، وَسُنَنُ: أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ، وَسُنَنُ: أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ مَاجَةَ الْفَرَزِينِيِّ. وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِنْ:

مُقَدِّمَةُ: كِتَابِ مُسْلِمٍ، وَكِتَابِ الْمَرَّاسِيلِ: لِأَبِي دَاوُدَ، وَكِتَابِ الْعِلَلِ: لِلتِّرْمِذِيِّ، وَهُوَ الَّذِي فِي آخِرِ كِتَابِ «الْجَامِعِ» لَهُ، وَكِتَابِ الشَّمَائِلِ لَهُ، وَكِتَابِ: عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ لِلنَّسَائِيِّ، مُعْتَمِدًا فِي عَامَّةِ ذَلِكَ عَلَى كِتَابِ: أَبِي مَسْعُودِ الدَّمَشْقِيِّ.

\* وَكِتَابِ خَلْفِ الْوَاسِطِيِّ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحِينَ.

\* وَعَلَى كِتَابِ ابْنِ عَسَاكِرَ فِي كُتُبِ السُّنَنِ، وَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

\* وَرَتَّبْتُهُ عَلَى نَحْوِ تَرْتِيبِ كِتَابِ أَبِي الْقَاسِمِ؛ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ الْكُلِّ تَرْتِيبًا، وَأَضَفْتُ إِلَيْ ذَلِكَ بَعْضَ مَا وَقَعَ لِي مِنَ الزِّيَادَاتِ الَّتِي أَغْفَلُوهَا، أَوْ أَغْفَلَهَا بَعْضُهُمْ، أَوْ لَمْ يَقَعْ لَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَمِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، وَأَصْلَحْتُ مَا عَثَرْتُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنْ وَهْمٍ أَوْ غَلَطٍ، وَسَمَّيْتُهُ: «تُحْفَةُ الْأَشْرَافِ بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ». اهـ

قُلْنَا: وَعَلَّقَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ وَأَصَافَ إِلَيْهِ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «النُّكْتِ الطَّرَافِ عَلَى الْأَطْرَافِ»، وَهِيَ تَعْلِيقَاتٌ مُفِيدَةٌ.

وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رحمته فِي «الْإِطْرَافِ بِأَوْهَامِ الْأَطْرَافِ لِلْمِزِيِّ». وَاخْتَصَرَهُ: الْحَافِظُ الْحُسَيْنِيُّ فِي «الْكَشَافِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ»؛ فَهُوَ اخْتِصَارٌ لِكِتَابِ الْمِزِيِّ.

(٣) قُطِبُ الدِّينِ الْقَسْطَلَانِيُّ:

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته فِي «إِنْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١ ص ١٥٨): (ثُمَّ جَمَعَ السُّنَّةَ أَيْضًا الْمُحَدَّثُ قُطِبُ الدِّينِ الْقَسْطَلَانِيُّ). اهـ

\* مَنْ صَنَّفَ فِي أَطْرَافِ الْمُوْطَأِ:

الْحَافِظُ أَبُو الْعَبَّاسِ الدَّانِيُّ <sup>(١)</sup> رحمته، الْمُتَوَفَّى فِي سَنَةِ: «٥٣٢هـ»، فِي «الْإِيْمَاءِ إِلَى أَطْرَافِ أَحَادِيثِ كِتَابِ الْمُوْطَأِ».

\* «إِنْحَافِ الْمَهْرَةِ بِالْفَوَائِدِ الْمُبْتَكِرَةِ مِنْ أَطْرَافِ الْعَشْرَةِ» لِابْنِ حَجْرٍ.

(١) وَهُوَ: لَيْسَ بِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيُّ، صَاحِبُ: الْقِرَاءَاتِ، الْمُتَوَفَّى فِي سَنَةِ: «٤٤٤هـ».

حَيْثُ جَمَعَ أَطْرَافَ: سُنَنِ الدَّارِمِيِّ، وَصَحِيحِ: ابْنِ خُزَيْمَةَ، وَمُسْتَخْرَجِ: ابْنِ  
الْجَارُودِ، وَمُسْنَدِ: أَبِي عَوَانَةَ، وَصَحِيحِ: ابْنِ حِبَّانَ، وَالْمُسْتَدْرَكِ: لِلْحَاكِمِ، وَمَوْطَأٍ:  
مَالِكٍ، وَمُسْنَدِ: الشَّافِعِيِّ، وَمُسْنَدِ: أَحْمَدَ، وَشَرَحَ مَعَانِي الْأَثَارِ: لِلطَّحَاوِيِّ، ثُمَّ  
أَضَافَ إِلَى هَذِهِ الْعَشْرَةِ سُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١ ص ١٥٩): (وَجَعَلْتُ  
لَهَا رُقُومًا أُبَيِّنُهَا:

فَلِلدَّارِمِيِّ، وَقَدْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْمُنْدَرِيَّ اسْمَ «الصَّحِيحِ»، فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ  
الشَّيْخُ عَلَاءُ الدِّينِ مُغَلَّطَايٍ فِيمَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّهِ: مِي.  
وَلِابْنِ خُزَيْمَةَ: خَز، وَلَمْ أَقِفْ مِنْهُ إِلَّا عَلَى رُبْعِ الْعِبَادَاتِ بِكَمَالِهِ وَمَوَاضِعَ  
مُفَرَّقَةٍ مِنْ غَيْرِهِ.

وَلِابْنِ الْجَارُودِ: وَقَدْ سَمَّاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ: «صَحِيحًا»: جَا، وَهُوَ فِي  
التَّحْقِيقِ مُسْتَخْرَجٌ عَلَى صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ بِاخْتِصَارٍ.  
وَلِأَبِي عَوَانَةَ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ كَالْمُسْتَخْرَجِ عَلَى مُسْلِمٍ، لَكِنَّهُ زَادَ فِيهِ زِيَادَاتٍ  
كَثِيرَةً جَدًّا مِنَ الطُّرُقِ الْمُفِيدَةِ، بَلْ وَمِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُسْتَقْلَلَةِ: عه.  
وَلِابْنِ حِبَّانَ: حَب.

وَلِلْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»: كَم.

\* ثُمَّ أَضَفْتُ إِلَى هَذِهِ الْكُتُبِ السِّتَّةَ: أَرْبَعَةَ كُتُبٍ أُخْرَى، وَهِيَ: «الْمَوْطَأُ» لِمَالِكٍ، وَ«الْمُسْنَدُ» لِلشَّافِعِيِّ، وَ«الْمُسْنَدُ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَ«شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ، لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مُسْنَدًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.

\* فَلَمَّا صَارَتْ هَذِهِ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ أَرَدْتُهَا بِ«السَّنَنِ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ جَبْرًا لِمَا فَاتَ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى جَمِيعِ صَاحِبِ ابْنِ خَزِيمَةَ.

\* وَجَعَلْتُ لِلطَّحَاوِيِّ: طح. وَالدَّارِقُطَنِيِّ: قط). اهـ

\* مَنْ صَنَّفَ فِي أطْرَافِ مُسْنَدِ أَحْمَدَ:

(١) الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «إطْرَافِ المُسْنَدِ المُعْتَلِي بِأَطْرَافِ المُسْنَدِ

الْحَنْبَلِيِّ»:

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «إطْرَافِ المُسْنَدِ المُعْتَلِي بِأَطْرَافِ المُسْنَدِ الْحَنْبَلِيِّ» (ج ١ ص ١٦٩): (أَمَّا بَعْدُ: فَهَذَا كِتَابُ أطْرَافِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا «الْمُسْنَدُ» الشَّهِيرُ الْكَبِيرُ لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ مَعَ زِيَادَاتِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «إِتِحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١ ص ١٥٨): (فَمِنْ

أَوَّلِ مَنْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ: خَلْفُ الْوَاسِطِيِّ، جَمَعَ أطْرَافَ الصَّحِيحَيْنِ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الدَّمَشَقِيُّ جَمَعَهَا أَيْضًا، وَعَصْرُهُمَا مُتَقَارِبٌ، وَصَنَّفَ الدَّانِيُّ أطْرَافَ الْمُوْطَأِ، ثُمَّ جَمَعَ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ طَاهِرٍ أطْرَافَ السَّنَنِ، وَهِيَ لِأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَابْنِ مَاجَةَ، وَأَصَافُهُمَا إِلَى أطْرَافِ الصَّحِيحَيْنِ.

\* ثُمَّ تَبَعَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ عَسَاكِرٍ أَوْهَامَهُ فِي ذَلِكَ، وَأَفْرَدَ اطَّرَافَ  
الْأَرْبَعَةِ، ثُمَّ جَمَعَ السُّتَّةَ أَيْضًا الْمُحَدَّثُ قُطْبُ الدِّينِ الْقُسْطَلَانِيُّ، ثُمَّ الْحَافِظُ أَبُو  
الْحَجَّاجِ الْمِزِيُّ، وَقَدْ كَثُرَ النَّفْعُ بِهِ. اهـ  
\* فَوَائِدُ كُتُبِ الْأَطْرَافِ:

كثيرةٌ منها:

(١) جَمْعُ أَسَانِيدِ الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

وَذَكَرُ مَوَاضِعِهِ إِذَا كَانَ مُتَكَرِّرًا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ، وَفِي ذَلِكَ تَيْسِيرٌ لِلْبَاحِثِ.  
قَالَ الْعَلَّامَةُ الصَّنْعَانِيُّ رحمته فِي «تَوْضِيحِ الْأَفْكَارِ لِمَعَانِي تَنْقِيحِ الْأَنْظَارِ»  
(ج ١ ص ٢٠٨): «(وَإِنْ ذَكَرَهُ»؛ أَي: الْوَاحِدُ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ السُّتَّةِ «مُفْرَقًا فِي  
مَوْضِعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ذَكَرُوا»؛ أَي: أَهْلُ الْأَطْرَافِ «كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ فَيَسْهُلُ  
بِذَلِكَ مَعْرِفَةُ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَالْبَحْثُ عَنْ أَسَانِيدِهِ»، وَهَذَا أَعْظَمُ فَوَائِدِ تَأْلِيفِ  
الْأَطْرَافِ فَإِنَّهُ «يَكْتَفِي الْبَاحِثُ بِمُطَالَعَةِ كِتَابٍ مِنْهَا»؛ أَي: مِنَ الْأَطْرَافِ «عَنْ مُطَالَعَةِ  
جَمِيعِ هَذِهِ الْكُتُبِ السُّتَّةِ»؛ إِذَا كَانَ مَقْصُودُهُ مَعْرِفَةَ طُرُقِ الْحَدِيثِ لِأَنَّهَا قَدْ جَمَعَتْ  
الْأَطْرَافَ. اهـ

(٢) مَعْرِفَةُ الطُّرُقِ الَّتِي يَحْضُلُ بِهَا الْمُتَابِعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ.

قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ رحمته فِي «الغَايَةِ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ»  
(ص ١٩٤): «فَالْكَتُبُ الْمُصَنَّفَةُ فِي الْأَطْرَافِ وَقَدْ قَدَّمْتُ كَيْفِيَّةَ وَضْعِهَا فِي ذِكْرِ  
أَشْيَاءَ تَعَلَّقَ بِطَالِبِ الْحَدِيثِ هِيَ لِكُتُبٍ مَخْصُوصَةٍ كَالسُّتَّةِ وَشِبْهَتِهَا، وَيَفُوتُهَا مِنْ

الطُّرُقِ وَالْمُتُونِ الْكَثِيرِ يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ مَارَسَهُ، وَأَيْضًا فَلِأَطْرَافٍ بِمُجَرَّدِهَا وَإِنْ  
 اهْتَدَى مِنْهَا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَابِعَاتِ لَا يَهْتَدِي بِهَا لِمَعْرِفَةِ كَوْنِ الْمَتْنِ مَرْوِيًّا عَنْ  
 صَحَابِيٍّ آخَرَ، بَلِ التَّصَانِيفُ الْمُبَوَّبَةُ فِي هَذَا أَمْسُ ... فَكَمْ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ مُتُونُهَا  
 وَمَسْنَدُهَا، بَلْ وَفِي الْأَجْزَاءِ الْمَشْهُورَةِ وَالْمَعْجَمِ وَالْمَشِيخَاتِ مِنْ طُرُقٍ لَمْ تُودَعِ فِي  
 الْكُتُبِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا، وَذَلِكَ بَحْرٌ لَا سَاحِلَ لَهُ). اهـ

(٣) تَعْيِينُ الْمُهْمَلِ، وَبَيَانُ الْمُبْهَمِ، وَمَعْرِفَةُ الْمَكْنَى مِنَ الرَّوَاةِ.

لَا سِيَّمَا الرَّوَاةَ الْمُشْتَرِكُونَ فِي الطَّبَقَةِ، وَالشُّيُوخُ، وَالتَّلَامِيذُ.

(٤) بَيَانُ عِلَلِ الْحَدِيثِ؛ كَانْقِطَاعِ، أَوْ إِرْسَالِ، أَوْ وَقْفِ لِمَرْفُوعٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(٥) بَيَانُ اخْتِلَافِ نُسْخِ الْأُصُولِ.

(٦) التَّوَصُّلُ إِلَى أَسَانِيدِ كُتُبِ السُّنَنِ الْمَخْطُوطَةِ، أَوْ الْمُخْتَفِيَةِ، أَوْ الْمُخْتَفِيِ

بَعْضُهَا.



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١)	تَعْرِيفُ الْأَطْرَافِ لُغَةً..... ٥
(٢)	تَعْرِيفُ الْأَطْرَافِ اصْطِلَاحًا..... ٥
(٣)	تَعْيِيرَاتٌ أُخْرَى لِلْأَطْرَافِ..... ٧
(٤)	الْغَرَضُ مِنَ الْأَطْرَافِ..... ٨
(٥)	تَرْخِيصُ السَّلَفِ بِكِتَابَةِ أَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ..... ٨
(٦)	مَا تَشْتَرِكُ فِيهِ كُتُبُ الْأَطْرَافِ، وَالْمَسَانِيدِ، وَالْمَعَاجِمِ..... ١٠
(٧)	الْفَرْقُ بَيْنَ كُتُبِ الْأَطْرَافِ، وَالْمَسَانِيدِ، وَالْمَعَاجِمِ..... ١١
(٨)	مَنْ صَنَّفَ فِي أَطْرَافِ الصَّحِيحَيْنِ..... ١١
(٩)	مَنْ صَنَّفَ فِي أَطْرَافِ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ..... ١٢
(١٠)	مَنْ صَنَّفَ فِي أَطْرَافِ الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ..... ١٣
(١١)	مَنْ صَنَّفَ فِي أَطْرَافِ الْمُوطَأِ..... ١٥
(١٢)	مَنْ صَنَّفَ فِي أَطْرَافِ مُسْنَدِ أَحْمَدَ..... ١٧
(١٣)	فَوَائِدُ كُتُبِ الْأَطْرَافِ..... ١٨

